أثر مباديء الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط

■ د. عادل محمد اللافي* ■ د. بشير علي البوسيفي** ■ د. عمران عطية البكوري***

■ **الملخص**

هدفت الدراسة إلى معرفة اثرمبادئ الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية والتعرف على آليات الحوكمة وخطوات تطبيقها قي المؤسسة الوطنية للنفط، وسعت الدراسة بشكل خاص إلى تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة وحجم وهيكلية مجلس الإدارة وازدواجية منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة وما يترتب عن ذلك من تحسين في مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين بإعداد وتوزيع (40) قائمة استبيان على عينة من الموظفين وأعضاء مجالس الإدارة بغرض اختبار فرضيات الدراسة حيث تم استرجاع (30) قائمة استبيان وهوما يمثل نسبة (75 ٪) من عينة الدراسة. وقد تم استخدام نظام SPSS الإحصائي واعتماد أسلوب t-test لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

من خلال اختبار فرضيات البحث أظهرت النتائج أن عوامل حجم مجلس الإدارة وهيكلية أعضاء مجلس الإدارة وكذلك ازدواجية منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة جميعها لها أثر هام كمؤشر في تطوير وتحسين جودة التقارير المالية، وتوصي الدراسة بضرورة تدريب وتثقيف المسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة لتبني وتطبيق آليات ومباديء الحوكمة وبيان أهميتها في الرفع من مستوى الأداء الوظيفي وتحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، التقارير المالية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
*** عضو هيئة التدريس بجامعة المرقب

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of principles of corporate governance in improving the quality of financial reports and to identify the mechanisms of governance and the steps for their application in the National Petroleum Corporation. In particular, the study sought to define the relationship between the mechanisms of governance, the size and structure of the Board of Directors and the duplication of the position of the CEO and the position of Chairman of the Board of Directors and the consequent improvement in the level of quality of accounting information. To achieve the study objectives and test hypotheses, a questionnaire was prepared and distributed to a sample taken from the study population that consists of employees and members of boards of directors. A random sample was selected and (40 questionnaires were distributed, and (30) questionnaires were received which represent (75 %) of the sample population. In order to analyze the data and draw conclusions the SPSS statistical system has been used and the adoption of t-test method was followed. By testing the research hypotheses, the results showed that factors such as the size of the board of directors and the structure of the members of the board of directors as well as the duplication of the position of the executive director and the position of the chairman of the board of directors all have a significant impact as an indicator in developing and improving the quality of financial reports. The study recommends the need to train and educate officials and members of the board of directors to adopt and implement governance mechanisms and principles and their importance in raising the level of job performance and improving the quality of the information included in the financial reports.

Key words: Corporate Governance, Financial Reports quality.

■ **مقدمة:**

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي آسيا ،وأمريكا اللاتينية، وروسيا ؛في عقد التسعينات من القرن العشرين ،وكذلك ماشهده اقتصاد العالم في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد حدثت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت

بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا، وكوريا ،واليابان عام .1977 وقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها؛ مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع اصحاب العلاقة في الشركة. . وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول، للنظم الاقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي .وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة ،فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ماشهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبرالحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ،وإلى وقوع كثيرمن الشركات في أزمات مالية. وعلى غرار فضيحة شركة إنرون الأمريكية التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة؛ وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة الأمرالذي أدى إلى انهيار شركة إنرون، وضعت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد سربان –أوكسلي عام 2002 لضبط عمل شركات المساهمة العامة.

■ **مشكلة الدراسة:**

تشيرالمعطيات والدراسات إلى أن انهيار كثير من المؤسسات الاقتصادية كان سببه مظاهر وآثار الفساد المالي وعدم وجود تقارير مالية ذات جودة عالية للمعلومات التي تحتويها، مما أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين الجدد في هذه الشركات ،لذا كان الاهتمام بتطبيق مباديء حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة هذه السلبيات التي رافقت انهيار العديد من هذه المؤسسات الاقتصادية.

وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

هل توجدعلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

هل توجد علاقة بين تركيبة وهيكلية مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

- هل توجد علاقة بين ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

■ **أهدف البحث:**

1- تحديد مفهوم حوكمة الشركات، والمبادئ الصادرة عن المنظمات المهنية والرسمية لممارسة الحوكمة في الشركات المساهمة.

2- بيان العلاقة بين ممارسة آليات الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط قي ليبيا.

3- بيان العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتحسن جودة التقارير المالية.

4- بيان العلاقة بين هيكلية مجلس الإدارة وتحسن جودة التقارير المالية.

5- بيان العلاقة بين ازداوجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية.

■ **فرضيات البحث:**

● **الفرضية الرئيسية:**

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق متطلبات الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

● **الفرضية الفرعية الأولى:**

H01: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H02: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التركيبة الهيكلية لمجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ازدواجية المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

■ **أهمية البحث:**

يساهم هذا البحث في إثراء الأدب المحاسبي فيما يتعلق بآليات وأسس الحوكمة المطبقة في مؤسسة النفط الليبية وتبني سياسات وآليات الحوكمة في المؤسسة الوطنية للنفط لتطوير جودة التقارير المالية.

■ **منهجية الدراسة:**

ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استمارة استبيان توزع على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الموظفين بالمؤسسة الوطنية للنفط ضمن العينة المختارة في الدراسة وتحليل النتائج بالاعتماد على استخدام رزمة البرامج الإحصائية (SPSS).

أولا : الجانب النظري والدراسات السابقة:

1- **دراسة (Mansur &Tangl. 2018) بعنوان :**

The Effect of Corporate Governance on the Financial Performance of Listed Companies in Amman Stock Exchange (Jordan)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة لدى سوق الأوراق المالية الأردني، وذلك من خلال دراسة أثر أبعاد الحوكمة في تحسين الأداء المالي، وقد اعتمد الباحثان أسلوب الدراسة المسحية للعديد من الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن وفي الدول الأخرى.توصلت الدراسة إلى أن بعد الهيكلية

لمجلس الإدارة يعد من أهم الأبعاد تأثيرا في تسحين الأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة، ياتي بعد ذلك بعد الملكية المؤسسية في المرتبة الثانية من الأهمية في التأثير على مستوى التحسن في الأداء المالي، وفي المجمل فإن الأداء المالي للشركات المسجلة لدى بورصة عمان للأوراق المالية من مختلف القطاعات تشهد تطورا وتحسنا ملحوظا بعد تطبيق معايير حوكمة الشركات.

2- (دراسة متاني وآخرون، 2017) **بعنوان : أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة : المملكة الأردنية الهاشمية)**

سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية كدراسة حالة، وذلك من خلال دراسة مفهوم وأهمية حوكمة القطاع العام، وكذلك اهميتها ومبرراتها ومعايير تطبيقها، هذه المعايير التي وضعت من قبل منظمات دولية عالمية، وقد تم التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي وهي ستة معايير تتمثل في : المشاركة والمساءلة والاستقرار والسياسة وغياب العنف وفاعلية الحوكمة وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، ومعرفة الأردن ضمن هذه المعايير، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي . وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان مستوى جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات.

3- دراسة (Sathyamoorthi. 2017) **بعنوان:**

The impact of corporate governance on financial performance : the case of listed companies in the consumer services sector in Botswana..

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات المساهمة في قطاع الخدمات المسجلة لدى السوق المالي في بوتسوانا خلال الفترة من 2012 إلى 2016، وقد تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة كمصدر للمعلومات لاغراض تحقيق أهدف الدراسة.

اعتمدت الدراسة العائد على الأصول كمتغير مستقل لقياس الربحية، بينما اعتبرت

عوامل حجم مجلس الإدارة والتنوع في الجنس المكون لأعضاء مجلس الإدارة ونسبة تمثيل الإدارة التنفيذية من أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس، وكذلك عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام كمتغيرات تابعة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين حجم كجاس الإدارة وعدد الأعضاء الذكور بالمجلس وبين حجم مجلس الإدارة وعدد المدراء التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة .

4- **دراسة (العزوي، 2015) بعنوان : حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية على شركات " المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية".**

هدفت الدراسة إلى بيان عمق فهم حوكمة المؤسسات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وبيان مدى تأثير حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، إلا إنها نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع المؤسسات.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين تركز الملكية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وبين الإفصاح في القوائم المالية.

5- دراسة (David, 2013)بعنوان :

Effects of corporate governance on financial performance of listed insurance firms in Kenya.

سعت الدراسة إلى التحقق من أثر سياسات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التامين المسجلة في السوق المالي في دولة كينيا، حيث ركزت بشكل أساسي على اختبار حجم مجلس الإدارة، وتركيبة المجلس، ومعدل دوران الإدارة التنفيذية والرافعة المالية وأثرها على الأداء المالي للشركات محل الدراسة المشار إليها أعلاه.

وقد تم قياس الأداء المالي من خلال استخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وشملت عينة الدراسة كل شركات التامين المسجلة في السوق المالي الكيني حتى نهاية ديسمبر 2012. لاغراض جمع البيانات اللازمة تم إعداد استمارة استبيان وزعت على موظفي الادارات العليا بالاضافة إلى القوائم المالية السنوية لشركات التامين خلال الفترة من 2007 إلى 2011.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة مهمة بين الأداء المالي وبين ممارسة شركات التأمين للحوكمة ،
- هناك علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة والاداء المالي
- هناك علاقة إيجابية بين تركيبة أعضاء مجلس الإدارة والاداء المالي
- هناك علاقة إيجابية بين الرافعة المالية والاداء المالي

6- **دراسة (أبو قاعود، 2010) بعنوان" أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية : دراسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن "** حيث سعت الدراسة إلى دراسة أثر أبعاد الحوكمة على الإصلاح المؤسسي في المؤسسات الحكومية، حيث تم تطبيق متغيرات الدراسة على وزارة الصناعة والتجارة الاردنية.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر لأبعاد الحوكمة على بعد الإصلاح المؤسسي، إلا إن الأبعاد تتفاوت في التأثير حيث وجد أن أبعاد الاستجابة والشفافية والمساءلة أكثرها تأثيرا .وأشارمحتوى الدراسة إلى أن الدراسات العربية والمحلية التي تناولت أبعاد الحاكمية والتي أجمعت على اعتماد أبعاد الحاكمية التالية كنماذج للدراسة وهي: الاستجابة والمشاركة والمساءلة والشفافية والمساواة وبناء التوافق والرؤية الإستراتيجية والكفاءة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها الأولى التي أجريت على المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها وكذلك ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين آليات الحوكمة المطبقة وجودة التقارير المالية في حين تناولت الدراسات السابقة علاقة آليات الحوكمة بالاداء المالي والإداري ومستويات الفساد.

■ **الإطار الفكري لحوكمة الشركات**

إن الاهتمام الملحوظ بمصطلح الحوكمة يرجع إلى نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدامه بشكل واسع من قبل الخبراء، ولاسيما العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وبدا الاهتمام به يأخذ حيزا أكبر في أدبيات الاقتصاد إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى مثل انرون وورلدكوم وتعرض شركات أخرى لصعوبات دولية مثل سويس وفراس تليكوم.

تم تفعيل حوكمة الشركات لعدم الاكتفاء بالمعلومات المتوفرة عن المخاطرة من خلال المؤشرات المالية والسوقية وتحليلها بمفهومها الجزئي وبشكل مستقل . فلا بد من إعادة الثقة في المعلومات المتوفرة واختبارها بالمفهوم الشامل (خليل،002 3)، باعتبار أن هذه المعلومات التي توفرها المؤشرات المالية والسوقية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتجاوز حجم المخاطر الأخرى مثل مخاطر الإفلاس التي طالت الكثير من الشركات من أجل الوصول إلى كفاءة أداء الشركات. لذلك فإن الدقة والموضوعية في المعلومات وفق المؤشرات المالية والسوقية بشكل جزئي وشامل والالتزام بالقوانين والتشريعات يكون لها أثر في تنشيط حركة الشركات وزيادة تداول أسعار أسهمها وتحسين مؤشر أسعارها . وبما يمكن الوصول إلى فرضية كفاءة الأسواق (اسماعيل،2010).

وعلى أساس أن التغيرات في مؤشرات أداء الشركات تساعد على تفسير التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم وبالتالي يكون له تأثير على مؤشر السوق، أولت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتمامها بموضوع حوكمة الشركات، لتكون مبادئها مانعة لحالة الإفلاس، ورفع سعر السهم لتحسين مؤشر السوق، أي بهدف الحفاظ على كفاءة الشركات وكفاءة السوق .ولعل أهم الأمثلة من الاحداث الاقتصادية التي ساعدت على تبلور الإطار الفكري للحوكمة، هي حادثة إفلاس شركة انرون للطاقة في الولايات المتحدة التي عملت على التلاعب والإخفاء في المؤشرات المالية من الموجودات وأرباحهاالإنتاجية المنخفضة، مما أدى إلى التضليل في مؤشراتها السوقية كالقيمة السوقية لأسهمها التي ارتفعت في سوق الأوراق المالية بسبب التضليل، وأثناء ذلك قام المديرون التنفيذيون ببيع

أسهمهم مستفيدين من المعلومات الداخلية لتحقيق أرباح شخصية (سليمان،2009)، انعكس ذلك في ارتفاع سعر السهم إلى (90) دولار وزيادة تداوله في عام 2000، باستخدامهم المعلومات المالية المضللة، وعدم إظهار حجم الديون الكبيرة الذي عمل على تآكل الأرباح، فاستخدمت الشركة مصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة(Purpose iesEntit aleciSp) للبقاء في سوق المال وتجنب المخاطر، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الموجودات فجعل الشركة تتحمل التزامات أكبر بإصدار أسهم إضافية فانخفضت قيم أسهم الشركة إلى (33) دولار عام 2001 ،فأعلنت الشركة خسارة بلغت (600) مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى تدمير القيمة السوقية والتأثير على أسهم الأقلية في هذه الشركة، وفي نهاية السنة تقدمت بإجراءات الإفلاس (الدوغجي، 2009). وهذا ما أكده (جيم جاروكا) نائب الرئيس في المعهد الأمريكي للمحاسبين، بأن 15 ٪ من المؤشرات المالية كانت خاطئة وأثرت على مؤشراتها في السوق بسبب عدم التطبيق الدقيق للحوكمة وفي خضم تلك الأحداث عرفت بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة المخاطر المالية والسوقية الشمولية للشركة، كالاهمية النسبية للموجودات المتداولة وتوزيع الأرباح وفاعلية الموجودات في توليد الأرباح ومقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات ومدى استخدام الموجودات بطاقتها القصوى. والتأكيد على كفاية الضوابط والمبادئ الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط للشركة.

وطالب خبراء إدارة الشركات الدوليون عند تعرض مؤشر أسعار أسهم الشركات للخطر نتيجة تعرضها للفشل، بضرورة تطبيق نظام الحوكمة بشكل صارم لكي يضمن الاستمرارية والأداء للشركات، لتنعكس على زيادة القيمة السوقية أوأسعارالأسهم والتداول في الأسواق الكفوءة وتتعافى من الأزمات، فارتبط التعريف السابق للحوكمة بمفهوم آخر يتناول القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أوالأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى (سامي، 2005)، التي تساعد أيضا على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق المعايير والقوانين،

ومن هنا جاءت فرضية السوق الكفء لتعطي عمقا أكبر لمفهوم الحوكمة، وتعتمد تلك المعايير في تطبيق جانبها العملي على ركيزتين هما الشفافية والوضوح، أي الإفصاح والوضوح في إبراز الحقائق والمعلومات بحيادية وموضوعية أكبر عن الأداء المالي والسوقي للشركات كرأس المال والقيمة السوقية والموجودات والأرباح (المعهد العربي للتخطيط،2011)، فهاتان الركيزتان أحد أهم مبادئ الحوكمة، فمن خلالهما تعمل الحوكمة على مراقبة وضبط مؤشر أسعار السوق فتؤدي إلى تحقيق التوازن في أسعار الأسهم التي تسعى كفاءة الأسواق المالية الوصول إليه، حيث يتم تسعير الأسهم في السوق الكفء في ضوء المعلومات المتاحة، وعلى مدى توفر المعلومات الخاصة الداخلية لمجموع المستثمرين في توقيت واحد، (عبد الملك، 2008)، فأسعار الأسهم تستجيب لكل معلومات جديدة ترد إلى المتعاملين، بحيثتؤثر في تغيير نظرتهم تجاه الشركة المصدرة للسهم وتؤثر المعلومات على حركة الأسعار بطريقة مستقلة، حيث تتجه الأسعار انخفاضا أو ارتفاعا، وأن هذا التقلب يعود إلى المعلومات المتدفقة التي يحصل عليها المستثمرون من يوم لآخر، فيترتب عن تجميع وتحليل المعلومات للاستفادة منها في القرار الاستثماري في أسهم الشركة، مما ينعكس على مؤشر الأسعار(الزيدي،2011).

كما أن أثر معلومات مؤشرات الأداء على مؤشر الأسعار التي تحققه الشركات في السوق له دورين:-

- **الدور الإداري**: وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق قبل اتخاذ قرار البيع أو الشراء لدعم وترشيد ذلك القرار.
- **الدور التأثيري**: على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن بين العوائد والمخاطر، ويحفظ للسوق التوازن قدر الإمكان.

إن سعي الشركات لتبني مبادئ الحوكمة جاء ليحقق أهداف الحوكمة والمتمثلة في:

- إدارة المخاطر من خلال تقليل التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة، ووجود عملية رسمية للحد من المخاطر في كل المستويات بالشركة للوصول إلى كفاءة الشركة.
- تدعيم استقرار أسواق المال للوصول إلى كفاءة السوق، من خلال آليات رقابية على

الإدارة، وعن طريق البنية الأساسية للسوق التي تعزز وصول المعلومات للمساهمين.

- التحديث المستمر لإدارة مخاطر الفشل أوالإفلاس بمفهومها الشامل لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية للشركات وبما يؤثر على المستوى الكلي للسوق.
- التخلص من المخاطرة بمفهومها الجزئي والشامل للمؤشرات، لتحقيق كفاءة أداء الشركات.

ولتحقيق تلك الأهداف يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية والمتمثلة في:

- **متطلبات داخلية**: وتشمل القواعد والأسس المحددة لكيفية توزيع الحقوق والواجبات للمساهمين والإدارة داخل الشركة منذ بداية تأسيسها، والتي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل أوإزالة التعارض بين مصالح تلك الأطراف .
- **متطلبات خارجية**: وتتكون من القوانين والقواعد، كالقانون المنظم للسوق، وقانون منع الممارسات الاحتكارية، وقوانين إفلاس الشركات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق رأس المال) التي تعطي المعلومات الصحيحة عن أسعار أسهم الشركات، وكذلك تشمل هذه المستلزمات في أحكام الرقابة على الشركات.(خليفة، 2005)

من خلال الإطار الفكري للحوكمة يتبين للباحثين أنها مجموعة من الآليات من الإجراءات القانونية والمؤسسية التي تسعى الشركات المدرجة في السوق إلى تطبيقها لتحقيق كفاءة الشركة ورفع دورها في السوق.

- **تعريف حوكمة الشركات وأهم الأطراف المعنية بالحوكمة**

تعريف حوكمة الشركات: حوكمة الشركات أو الإدارة الرشيدة (Corporate Governance) هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها وهي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم مراقبة إدارة الشركة والرقابة عليها، كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (مركزابوظبي للحوكمة، **2013**) أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء، أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله

إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . ومن خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا لها انفا يمكن للباحثين تعريف للحوكمة على إنها مجموعة القواعد والأساليب والقوانين التي تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الرشيدة.

أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

أولا- المساهمين Shareholders: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانيا – مجلس الإدارة Directors of Board: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين

ثالثا – الإدارة Management: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التى تنشرها للمساهمين.

رابعا – أصحاب المصالح Stockholders: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

- **أهمية الحوكمة**

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية وتأكيد نزاهة الإدارة

فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف

وتكمن أهمية حوكمة الشركات في الآتي:

1- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أوباستمراره بل القضاء، عليه وعدم السماح بوجوده مرة أخرى.

2- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدني عامل فيها.

3- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح.

4- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن واستخدام الإجراءات الوقائية التي تمنع حدوث هذه الأخطاء.

5- تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وفي واقع الأمر فإن الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات، وبأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية المستثمرين والمقرضين وتحقيق نظام معلوماتي عادل وشفاف وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات.

ثانيا : الجانب العملي:

مقدمة :يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة، من وصف لخصائص عينة الدراسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واختبار الفرضيات ومناقشتها وربطها بمشكلة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بالجهاز الإداري للمؤسسة الوطنية للنفط في المستويات الإدارية الوسطى والعليا وكذلك أعضاء مجالس الإدارة للمؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها وقد تم اختيار عينة عشوائية لعدد (40) شخص من الفئات المذكورة وتم توزيع استمارة استبيان على العينة المختارة. بلغ عدد الاستمارات المرجعة والقابلة للتحليل (30) استمارة استبيان وهى ما تمثل نسبة 75 ٪ من إجمالي العينة المستهدفة في الدراسة.

■ **وصف خصائص عينة الدراسة**

يتناول هذا الجزء من هذا الفصل وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (المؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، والعمر، والخبرة). ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

● **أولاً: المؤهل العلمي**

الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	5	٪ 17
	بكالوريوس	18	٪ 60
	ماجستير	7	٪ 23
	دكتوراه	0	0.0
	المجموع	30	٪ 100

يتضح من الجدول (5) بأن حملة شهادة البكالوريوس قد شكلوا غالبية العينة، وبنسبة (60 ٪)، وما نسبته (83 ٪) من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير مما يطمئن الباحثين إلى أن من تم الاستعانة بهم لتعبئة الاستبانة لأغراض الدراسة يحملون مؤهلات علمية مناسبة.

● **ثانيا: الفئة العمرية**

الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	3	٪ 10
	من 30 إلى أقل من 40سنة	10	٪ 33
	من40 إلى أقل من 50سنة	12	٪ 40
	50سنة فأكبر	5	٪ 16
	المجموع	30	100

يتضح من الجدول (2) أن الفئة العمرية (من40 إلى أقل من 50سنة) قد شكلت النسبة الكبرى، والتي بلغت (40 ٪) من حجم العينة وتشكل هذه الفئة غالبية العاملين وإذا ما تم الرجوع إلى الجدول (1) والذي يشير إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذه النسبة تطمئن الباحثين إلى توفر الخبرة فيما يتعلق بالأجابة أسئلة الاستبانة.

ثالثا: سنوات الخبرة

الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	4	٪ 13
	من5 إلى أقل من 10سنوات	6	٪ 20
	من10 إلى أقل من 20 سنة	13	٪ 43
	20 سنة فأكثر	7	٪ 24
	المجموع	30	100

يتضح من الجدول (3) فئة الخبرة (من10 إلى أقل من 20 سنة) قد شكلت النسبة الكبرى من العاملين المشاركين في العينة، والتي بلغت (43 ٪) وهي لا شك نسبة ممتازة يمكن الاعتماد عليها في فهم أسئلة الاستبيان.

تحليل بيانات الدراسة:

للتعرف على اتجاهات أفراد العينة حول عوامل حجم مجلس الإدارة وهيكلية المجلس وازدواجية الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والأهمية النسبية، عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: حجم مجلس الإدارة

1- عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالية.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	حجم مجلس الإدارة يؤثر في إعداد وجودة التقارير المالية	3.646	0.702	4	مرتفعة
2	تعقد اجتماعات دورية لأعضاء مجلس الإدارة لعرض التقارير واتخاذ القرارات	3.862	0.698	2	مرتفعة
3	يتولى مجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات والسياسات بناء على التقارير المالية	3.765	0.851	3	مرتفعة
4	هنالك لقاءات وتبادل للاراء بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من غير الاجتماعات الرسمية لاستعراض التقارير المالية	3.354	0.945	5	مرتفعة
5	مجلس الإدارة فعال في مراقبة عمل الإدارة التنفيذية من خلال التقارير المالية	3.907	0.942	1	مرتفعة
المقياس العام		3.625	0.485		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (4) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالي**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.625) وبانحراف معياري (0.485).وقد جاءت الفقرة « مجلس الإدارة فعال في مراقبة عمل الإدارة التنفيذية من خلال التقارير المالية « بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.907) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « هنالك لقاءات وتبادل للاراء بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من غير الاجتماعات الرسمية لاستعراض التقارير المالية» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.354) وبأهمية نسبية مرتفعة.

أن إرتفاع مستوى الوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وانها تمثل عوامل مؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة.

- **ثانياً: تركيبة وهيكلية مجلس الإدارة**

1- عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الإدارة

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الادارة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على جودة التقارير المالية الصادرة	3.952	0.842	2	مرتفعة
2	تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على طريقة إعداد التقارير المالية	3.982	0.820	1	مرتفعة
3	سيطرة شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص على مقاليد الأمور في المجلس تؤثر على التقارير المالية	3.563	0.741	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
4	عدد أعضاء مجلس الادار غير التنفيذيين يؤثر على جودة التقارير المالية	3.521	0.962	6	مرتفعة
5	تركيبة أعضاء مجلس الإدارة المتكونة من المهارات والخبرات والقدرات الجيدة يمكن ان تؤدي إلى تحقيق تحسن كبير في جودة التقارير	3.654	0.920	4	مرتفعة
6	المدير التنفيذي من الخارج يمتلك معرفة وتفوق ولذلك فهو اقرب لتطوير وتحسين جودة التقارير المالية	3.943	0.942	3	مرتفعة
المقياس العام		3.825	0.641		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (5) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الإدارة**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.825) وبانحراف معياري (0.641)، وقد جاءت الفقرة « تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على طريقة إعداد التقارير المالية» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.982) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « عدد أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين يؤثر على جودة التقارير المالية « بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.521) وبأهمية نسبية مرتفعة. إن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول وبشكل متقارب إلى حد كبير يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تمثل عوامل مهمة في تحسين جودة التقارير المالية التي تقوم المؤسسة باعداها.

● **ثالثا : ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة**

1- عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الشروط الخاصة بمنصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يجب أن تكون محددة بشكل واضح وأن لا ترسخ لنفس الشخص.	3.972	0.823	1	مرتفعة
2	معدل دوران المدير التنفيذي يجب ان يكون بشكل ثابت	3.576	0.995	6	مرتفعة
3	يقوم مجلس الإدارة بإختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية	3.768	0.868	1	مرتفعة
4	يوجد توزيع غيرعادل في المسؤوليات والإختصصات في إدارة المؤسسة	3.943	0.873	2	مرتفعة
5	ضعف أساس الرقابة من قبل مجلس الإدارة قي حالة كون المدير التنفيذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة أيضا	3.720	0.863	5	مرتفعة
6	رئيس مجلس الإدارة يعمل مديراً تنفيذياً لها	3.886	0.894	4	مرتفعة
المقياس العام		3.798	0.658		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (6) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.798) وبانحراف معياري (0.658). وقد جاءت الفقرة « الشروط الخاصة بمنصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يجب أن تكون محددة بشكل واضح وأن لا ترسخ لنفس الشخص » بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.972) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « معدل دوران المدير التنفيذي يجب أن يكون بشكل ثابت» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.576) وبأهمية نسبية مرتفعة. إن ارتفاع مستوى المتوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول وبشكل متقارب إلى حد كبير يعني أهميتها النسبية بالنسبة لعينة الدراسة وانها تمثل عوامل مهمة في تحسين جودة التقارير المالية.

رابعا: أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

1- عوامل متعلقة بأثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل متعلقة بأثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تطبيقرالحوكمة يوفر معلومات مالية ذات فعالية.عالية قادرة علىتحقيق أهداف الشركة والمستثمر	3.584	0.926	5	مرتفعة
2	تطبيق الحوكمة يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها.	3.845	0.986	3	مرتفعة
3	نظام المعلومات المحاسبية المطبق يساهم في توفير معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة	3.652	0.825	4	مرتفعة
4	نظام الرقابة الداخلية مطبق بصورة تمكن من توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات	3.985	0.845	1	مرتفعة

5	نظام المعلومات المحاسبية المطبق يوفر معلومات تخفض من حالة عدم التأكد .	3.552	0.799	6	مرتفعة
6	يعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير الثقة في المعلومات المستخرجة بما يضمن عدم التحيز والصدق والقابلية للتحقق من المعلومة	3.925	0.821	2	مرتفعة
	المقياس العام	3.659	0.682		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (7) أن مستوى المقياس العام لفقرات (عوامل متعلقة بأ**ثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.659) وبانحراف معياري (0.682). وقد جاءت الفقرة «نظام الرقابة الداخلية مطبق بصورة تمكن من توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات « بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.985) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة» نظام المعلومات المحاسبية المطبق يوفر معلومات تخفض من حالة عدم التأكد» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.522) وبأهمية نسبية مرتفعة ما يشير إلى أن هناك أثر للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية ويمكن القول بشكل عام تعليقاً على نتائج هذا الجدول أن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي لمعظم الفقرات يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تمثل عوامل توضح أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها في تحديد هذا الأثر.

- **اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي**

لاختبار مدى ملائمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي تم اختبار الخطية، والارتباط الخطي المتعدد، والإرتباط الذاتي.

- **اختبار الارتباط الخطي المتعدد:Multicollinearity Tests**

وقد تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وتبين الجدوال التالية مصفوفات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب فرضيات الدراسة.

- **اختبار الارتباط الخطي المتعدد لمتغيرات الفرضية الرئيسية**

الجدول (8) مصفوفة الارتباط Correlations Matrix

الرقم	المتغير	الضغوط	الفرص	المبررات
1	حجم المجلس	1		
2	هيكلية المجلس	0.641**	1	
3	الازدواجية	0.651**	0.741**	1

(**) ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يبيّن الجدول (8) أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لم تتجاوز (0.741) ،وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يعتبر الارتباط الذي يصل إلى أعلى من (0.80) مؤشراً لوجود هذه المشكلة، لذا نقول إن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF), وكانت النتائج كما يلي:

جدول (9) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
حجم المجلس	2,452
هيكلية المجلس	1,520
الازدواجية	2,235

يبين الجدول (9) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1وأقل من

العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

- **اختبار فرضيات الدراسة**

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضيات، حيث خضعت الفرضية الرئيسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد(Multiple linear Regression)في حين تم اخضاع الفرضيات الفرعية منها إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear Regression) وذلك تحديد أثر المتغيرات المستقلة (حجم المجلس، هيكلية وتركيب المجلس، الازدواجية) على المتغير التابع والمتمثل في (جودة المعلومات المحاسبية)، وذلك من خلال الحصول على قيمة (f) المعنوية (Sig)، حيث تمثلت قاعدة القرار بما يلي:

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05).

- **الفرضية الرئيسة H0 : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية.**

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (10) *نتائج اختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مستوى جودة التقارير المالية	0.487	0.235	18.254	0.000	الحجم	0.215	0.090	2.447	0.018
					الهيكلية	0.075	0.082	0.985	0.325
					الازدواجية	0.191	0.085	2.301	0.032

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول(10) أن معامل الارتباط (R = 0.487)يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (مستوى جودة التقارير المالية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (18.254)،

وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.235) وهي تشير إلى أن (23.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (حجم مجلس الادارة) قد بلغت (0.215) وأن قيمة t عنده هي (2.447)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.018)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أماقيمة B عند بعد (هيكلية المجلس) قد بلغت (0.082) وأن قيمة t عنده هي (0.985)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.325)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة Bعند بعد (الازدواجية) (0.191) وقيمة t عنده هي (2.301)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.032)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية. « ولاختبار الفرضيات الثلاث المتفرعة من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H01-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

جدول (11) *نتائج اختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.342	0.121	25.332	0.000	حجم مجلس الادارة	0.324	0.081	4.851	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (11) أن قيمة (R= 0.342)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.121)، وهذا يعني أن بعد (حجم مجلس الإدارة) قد فسّر ما مقداره (12.1 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (25.332) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.324) وأن قيمة (t= 4.851) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)،فإننا نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية "

HO_1-2: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على

مستوى جودة التقارير المالية

جدول (12) *نتائج اختبار علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.415	0.185	39.124	0.000	التركيبة الهيكلية لمجلس الادارة	0.325	0.061	6.225	0.000

*** يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (12) أن قيمة (R = 0.415)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.185)، وهذا يعني أن بعد (التركيبة الهيكلية لمجلس الادارة) قد فسّر ما مقداره (18.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (39.124) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.325) وأن قيمة (t= 6.225) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الفرعيةالثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية"

$3\text{-}HO_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس

مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

جدول (13)*نتائج اختبار علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.421	0.195	38.124	0.000	ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة	0.338	0.084	6.354	0.000

*** يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (13) أن قيمة ($R = 0.421$)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.195$)، وهذا يعني أن بعد (ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة) قد فسّر ما مقداره (19.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (38.124) عند مستوى ثقة($Sig = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.338$) وأن قيمة ($t = 6.354$) عند مستوى ثقة($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية "

■ **النتائج والتوصيات:**

من خلال الدراسة النظرية والعملية التى بنيت عليها الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق متطلبات الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية وهذا يؤكد أن دور ومهام هذا المجلس في المؤسسة الوطنية للنفط فعال من حيث وضع الاستراتيجيات والخطط ومراقبة الإدارة لتحسين جودة التقارير.

3- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية حيث إن الحوكمة تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المؤسسة واضحة بما يؤدي إلى تحسين التقارير الناتجة من النظام المحاسبي.

4- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

التوصيات:

1 - مراعاة آليات الحوكمة وتطبيقها في المؤسسات لما لها من أثر إيجابي على جودة المعلومات والتقارير المالية.

2 - تشجيع إدارة المؤسسة الوطنية للنفط على التنوع في هيكلية مجلس الإدارة وان يضم المجلس أعضاء من المساهمين ومن غير المساهمين ومن الجنسين الرجال والنساء لزيادة جودة التقارير المالية المنشورة.

3 - التعريف بالحوكمة وأهميتها وآلياتها من خلال إقامة الندوات وورش العمل داخل المؤسسة والشركات التابعة لها وذلك بهدف نشر الوعي الثقافي بين المسؤولين.

■ **المراجع:**

أولا : المراجع باللغة العربية

1- (متاني وآخرون، 2017) : أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (دراسة حالة): المملكة الاردنية الهاشمية / جامعة عجلون الوطنية – مجلة الدراسات العليا – العدد الثامن –ديسمبر 2017.

2- (العبيني وعبدالرحمن، 2015) : دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة ميدانية) / مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد 44 -2015.

3- (البصام وعبد ،2014) : دور الحوكمة في تحقيق التنمية –دراسة تحليلية للتجربة الماليزية / مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت – المجلد 10 / العدد 31-2014.

4- (علي ولبزة، 2016) : أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات مع الاشارة إلى تجربة شركة آن سي أ – روبية – الجزائر / جامعة الوادي.

5- (زكار وليد ،2016) : دور مباديء حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي – دراسة حالة / مؤسسة المطاحن الكبرى بجنوب- بسكرة – رسالة ماجستير / جامعة محمد خيضر –الجزائر.

6- الزيدي ،زهير حامد (2011) كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية الواقع والطموح، مجلة ديالي العدد السابع والخمسون.

7- سليمان، محمد مصطفى (2009) دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية.

8- الدوغجي، علي حسين (2009) حوكمت الشركات وأهميتها في تفعيل ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السابع.

9- عبدالمالك، احمد فرج (2008) دور حوكمت الشركات في تحديد السعر العادل في سوق الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.

10- سامي، مجدب محمود (2005) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة الإسكندرية.

11- خليفة، محمد ناجي حسن (2005) الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات، مصر.

12- مركز ابوظبي للحوكمة (غرفة ابوظبي) اساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة، 30 / 07 / 2013.

● **ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية:**

1- Mansur &Tangl, 2018) - Financial performance of listed companies in Amman Stoke Exchange, Jordan)) – Journal of Advanced Management Science, Vol 6, No 2, June 2018.

2- (Wanyama&Olweny, 2013) - Effects of corporate governance on financial performance of listed insurance firms in Kenya. Journal of public policy & Administration Research, Vol .3 No. 4, 2013.

3- (Sathyamoorthi, Baliyan, Dzimiri& Wally, 2017)- The impact of corporate governance on financial performance: the case of listed companies in the consumer services sector in Botswana.Advances in Social Sciences Research Journal, Vol.4, Issue 22 Nov, 2017.